

Distr.: General  
15 November 2022  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

## الوثائق الرسمية

## اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

- الرئيسة: السيدة ستويفا ..... (بلغاريا)  
لاحقاً: السيد عبد العال (نائب الرئيسة) ..... (مصر)  
من ثم: السيدة ستويفا ..... (بلغاريا)

## المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند 18 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

- (أ) صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21
- (ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
- (ج) الحد من مخاطر الكوارث
- (د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
- (هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
- (و) اتفاقية التنوع البيولوجي
- (ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق



- (ح) الانسجام مع الطبيعة
- (ط) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- (ي) مكافحة العواصف الرملية والترابية
- (ك) التنمية المستدامة للجبال

افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

### بيان من رئيس الجمعية العامة

المعني بالمياه في عام 2023، وكذلك اجتماعه التحضيري والمشاورات المعقودة بشأنه مع أصحاب المصلحة، أن يحفز التقدم في كفاءة الحصول على المياه. وتمثل السياسات الذكية إزاء المياه والمناخ عناصر رئيسية للقدرة على الصمود في وجه الفيضانات، والجفاف، وتضاؤل الموارد المائية، وكذلك النظام العالمي للمعلومات المتعلقة بالمياه المقترح في عام 2022، الذي من شأنه أن ينقذ الأرواح، ويجعل الاستثمار أكثر كفاءة ويوجه اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية بشكل أفضل.

4 - وثالثاً، يتعين على اللجنة أن تعالج مسألة الوصول العادل إلى التكنولوجيات المستدامة، نظراً لأن التقدم التكنولوجي لا يزال يمثل أحد أوجه التطور الرائدة البعيدة المنال على البلدان المنخفضة الدخل. والابتكار من خلال الشراكات بين التكنولوجيا المتقدمة والمعارف التقليدية أمر بالغ الأهمية، ويلزم العمل على سد الفجوة الرقمية، التي أصبحت وجهاً جديداً من أوجه عدم المساواة. ورابعاً، هناك حاجة إلى مبلغ غير مسبوق قدره 4,3 تريليونات دولار كل عام لتحقيق الأهداف، وينبغي للجنة أن تشجع المناقشات بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى مساعدة البلدان على التعافي على نحو مستدام.

5 - ورابعاً، يتعين وضع منهجية لقياس التحول المستدام الذي يمكن أن يدمج رفاه الإنسان، ورأس المال الطبيعي، والتنمية الاقتصادية المستدامة، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح.

6 - وأنهى بيانه قائلاً إنه بالرغم من أنه قد يكون من المحبط رؤية الكثير جداً من التحديات في كل مكان فإن المعيار الأساسي، على حد تعبير مارتين لوثر كينغ، ليس موقف الناس في لحظات الراحة والرخاء، بل موقفهم في أوقات الشدة والخلاف.

البند 18 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (A/77/254) و (A/77/272)

(أ) صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21 (A/77/210 و A/77/249)

1 - السيد كوروسي (هنغاريا)، رئيس الجمعية العامة، قال إن معظم قادة العالم الذين تكلموا في المناقشة العامة والاجتماعات الثنائية على حد سواء أعربوا، خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، عن تصميمهم على البحث عن حلول متعددة الأطراف للآزمات المعقدة التي تؤثر حالياً على العالم، وكذلك عن التحول لتحسين المنظورات. وينبغي للجنة، لدى اضطلاعها بأعمالها، أن تنظر في كل بند من بنود جدول أعمالها من منظور إدارة الآزمات والتحول وأن تقدم حلولاً ملموسة وتحولية يمكن للجمهور الأوسع فهمها بسهولة، فيما يبحث العالم عن إجابات واضحة وذات صلة. وعلاوة على ذلك، يمثل التضامن الوسيلة الوحيدة لإعادة بناء الثقة على نحو فعال وجعل الأمم المتحدة أكثر أهمية وجدوى. والعام القادم ستميزه معالم بالغة الأهمية تتعلق بالاستدامة، إذ ستعقد مؤتمرات بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه، والحد من مخاطر الكوارث. ومن شأن عمل اللجنة أن يصب مباشرة في الوثائق الختامية للمؤتمرات، وهذا ما يمهّد الطريق إلى عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيكون الحدث المحوري لعام 2023. وأوضح أن رؤيته للمنتدى تتمثل في إدماج النهج المعزولة، وهو لم يكن بالضرورة النهج المتبع في السابق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويلزم الاتفاق على إجراءات تحويلية يمكن أن تعجل بالتنفيذ وتعكس مسار الاتجاه الحالي للدمار البيئي، واستفحال عدم المساواة، وقفاعات الديون البيئية والاجتماعية والمالية. وهذه الديون لن تتلاشى ولا بد من سدادها على أي حال؛ وإذا ما انفجرت الديون تلك، فسيكون الضرر الناجم كبيراً جداً.

2 - وأضاف قائلاً إن مساهمة اللجنة ستكون ذات أهمية بالغة في عدد من المجالات. أولاً، يجب على العالم، من خلال تعلم الدروس من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الاستعداد للجائحات القادمة من خلال الاعتراف بأن اللقاحات ليست خط الدفاع الوحيد الموثوق به. ويقتضي الأمر التوصل إلى فهم أعمق للمعارف المرتكزة على الأدلة بشأن كيفية وسبب تمكن كوفيد-19 من العصف بالنظم الصحية، والاقتصادات، وسلاسل الإمداد، وأسواق العمل، والميزانيات، وثقة الجمهور، والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

3 - وثانياً، يجب على اللجنة أن تعزز التزامها بالحد من تغير المناخ من خلال الجهود المتجددة والمستدامة، مع إيلاء الاهتمام للصلوات القائمة بين تغير المناخ والمياه. وسيعمل مؤتمر الأمم المتحدة

الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/77/218)، يقدم تفاصيل عن الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ مسار ساموا. ويقدم التقرير عن التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة (A/77/146) لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى صوب إدارة منطقة البحر الكاريبي على نحو مستدام. وفي التقرير عن الانسجام مع الطبيعة (A/77/244)، يبرز الأمين العام أوجه التقدم المحرز في فقه الأرض والجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز حقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع حقوق الطبيعة. وفي تقريره عن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (A/77/211)، يقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز والإجراءات المتخذة في النهوض بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وختم كلمته قائلا إن التقرير عن التنمية المستدامة للجبال (A/77/217) يقر بأن الجبال هي نظم إيكولوجية رئيسية، توفر السلع والخدمات لكوكب الأرض بأسره وتدعم سبل عيش عدد كبير من الناس.

9 - السيد بولوين (رئيس فرع اتجاهات وقضايا الاستثمار والموظف المسؤول عن فرع المشاريع التابع لشعبة الاستثمار والمشاريع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): تكلم عبر رابط فيديو، فعرض تقرير الأمين العام عن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة (A/77/254). وقال إن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للعديد من الاقتصادات، إذ تساعد على تحقيق خطة عام 2030 من خلال الدفع بالنمو الاقتصادي الشامل، والابتكار والتماسك الاجتماعي، ووضع حلول لمواجهة التحديات البيئية. وهي تمثل الجزء الأكبر من العمالة على الصعيد العالمي والغالبية العظمى من الأعمال التجارية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. ويواجه رواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم حالات من عدم اليقين وتحديات بسبب تغير المناخ، وجائحة كوفيد-19، وأزمة الغذاء والوقود والتمويل الحالية، ويتأثر متعهدو الأعمال التجارية الصغيرة والعمالون لحسابهم الخاص بشكل مفرط لأنهم أقل قدرة على الصمود، وتقل لديهم الاحتياطات وفرص الحصول على التمويل، ولا يستطيعون من برامج الدعم الحكومية الموجهة كتلك المقدمة للتصدي للجائحة، ويعانون من اضطرابات سلسلة الإمداد. كما أن تأثير هذه التحديات قوي جدا على الأعمال التجارية التي تقودها

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/77/146 و A/77/218)

(ج) الحد من مخاطر الكوارث (A/77/293)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/77/215)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/77/215)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (A/77/215)

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/77/25 و A/77/25/Add.1)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (A/77/244)

(ط) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (A/77/211)

(ي) مكافحة العواصف الرملية والترابية (A/77/216)

(ك) التنمية المستدامة للجبال (A/77/217)

7 - السيد جو (الموظف المسؤول عن شعبة أهداف التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن تقارير الأمين العام السبعة التي سيرعرضها أعضاؤها شعبة أهداف التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

8 - وأضاف يقول إن التقرير عن تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21 (A/77/210)، يقدم معلومات محدثة عن تنفيذ خطة عام 2030، فيركز على الوضع في ما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ويراعي آثار التصدي للجائحة والتعافي منها. وفي التقرير عن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 (A/77/249)، يقدم الأمين العام لمحة عامة عن التقدم المحرز في كفالة حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحي. وفي تقريره عن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول

بلغت 856,4 مليون دولار في عام 2014، فلم يتمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من إجراء مزيد من الدراسات البيئية لتقييم العمليات السابقة أو الحالية أو تحديد تكلفة التدهور البيئي. ومن غير المجدي، إزاء هذه الخلفية، إجراء دراسة أخرى بعد 16 عاماً.

13 - وأضاف قائلاً إن هناك قلقاً بالغاً إزاء عدم جبر الضرر ودفع التعويضات، بالرغم من طلب الجمعية العامة إلى حكومة إسرائيل أن تتحمل مسؤولية تعويض البلدان المتضررة من البقعة النفطية. وشجعت الجمعية أيضاً الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص على مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني إلى حكومة لبنان من أجل عمليات التنظيف وإعادة التأهيل على طول الشواطئ الملوثة، إلا أن بعد الانتهاء في عام 2017 من العقد الذي دعمه الاتحاد الأوروبي بشأن معالجة النفايات المتبقية والتخلص منها، لم يقدم أي دعم إضافي لجهود الإنعاش وإعادة التأهيل، على الرغم من أهمية الشواطئ النظيفة لتحقيق خطة عام 2030 وأهمية حماية النظم الإيكولوجية، على النحو المشار إليه في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، حث الأمين العام الدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة على تكثيف دعمها لصندوق إنعاش لبنان وصندوق معالجة أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط، ويعرب عن قلقه إزاء عدم تلقي الصندوق الاستئماني تبرعات مالية من مجتمع المانحين الدوليين.

14 - وفي ختام حديثه قال إن الأمين العام أشاد بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة لبنان، لا سيما في ضوء مزيد من الانسكاب النفطي على الساحل اللبناني في شباط/فبراير 2021، الذي عرض الحياة البحرية والتنوع البيولوجي وسبل العيش للخطر، وحث الجهات صاحبة المصلحة على تكثيف الدعم، نظراً للوضع الاجتماعي والاقتصادي الحرج في البلد.

15 - السيد ثياو (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): تكلم عبر رابط فيديو، فعرض مذكرة الأمين العام التي يحيل بها الفرع الثاني من التقرير عن تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة (A/77/215). وقال إن تدهور الأراضي والجفاف مسألتان من المسائل التي تقع في صميم عمل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر،

النساء، والشباب واللاجئون والمهاجرون. ومن المفارقات أنه حدثت زيادة في عدد رواد الأعمال، ولكنهم أصبوا في الغالب رواد أعمال بحكم الضرورة، إذ لم يجدوا فرصة غيرها لإدراج الدخل. ونظراً لاختلاف احتياجاتهم عن احتياجات نظرائهم من مستغلي الفرص، الذين يحفزهم السعي وراء فرص تجارية مبتكرة، فيتعين وضع سياسات متميزة في هذا الخصوص.

10 - وأضاف قائلاً إن من الأمثلة الإيجابية على نجاح زيادة الأعمال الابتكار من خلال تعزيز التكتلات، وأنشطة البحث والتطوير، والصلات بين القطاع والجامعات، وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، واعتماد الأدوات الرقمية أو تحويل الأعمال التجارية إلى الإنترنت. وأشار إلى أن الاستراتيجيات الحكومية والإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية عززت أيضاً بيئة الأعمال العامة من خلال برامج الحكومة الرقمية، وأطر إسداء المشورة في مجال السياسات، وبناء القدرات، والأدوات، والبرامج المحددة للفئات الضعيفة.

11 - وتابع قائلاً إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أوصى بأن تعمل اللجنة في ثلاثة مجالات رئيسية. أولاً، ينبغي أن تكفل اتساق وتبسيط الاستراتيجيات المتعلقة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالتركيز على 90 في المائة من رواد الأعمال الذين يعملون بصورة غير نظامية أو بحكم الضرورة، نظراً لأن معظمهم دخیل على فئة التكنولوجيا المتقدمة والرقمية والمبتكرة. وثانياً، يجب النهوض بالجهود الرامية إلى تعزيز ريادة الأعمال رقمياً من خلال عدم الاقتصار على دعم رقمنة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بل أيضاً رقمنة الخدمات الحكومية لفائدة الأعمال التجارية والمستثمرين. وتناول في ختام كلمته المجال الثالث فأفاد بضرورة أن تصمم للفئات الضعيفة استراتيجيات محددة لتطوير قطاع ريادة الأعمال تكون شاملة ومستدامة، من أجل تنفيذ خطة عام 2030.

12 - السيد فيناننتشيو (المستشار الإقليمي، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): تكلم عبر رابط فيديو، فعرض تقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/77/272)، الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة 199/76. وقال إن الكارثة البيئية الناجمة عن قيام سلاح الجو الإسرائيلي في عام 2006 بتدمير صهاريج تخزين النفط في محطة الجية للطاقة الكهربائية أسفر عن تسرب نحو 15 000 طن من زيت الوقود وتلوث نحو 150 كيلومتراً من الخط الساحلي في الجمهورية العربية السورية ولبنان. ورغم أن الدراسات أظهرت أن قيمة الأضرار التي لحقت بلبنان

جلب المياه والحطب في الأماكن حيث تندر هذه الموارد. وعلى النحو الموصى به في تقرير الأمين العام، يتعين وضع أطر قانونية مناسبة تتناول حقوق المرأة في الأراضي، بهدف سد الفجوة بين الجنسين؛ ويشكل بناء القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف مسألة ملحة أخرى؛ وانتهى إلى القول إن من الضروري التصدي للهجرة القسرية والتشريد بسبب التصحر وتدهور الأراضي من أجل حماية الشباب من الأنشطة غير المشروعة.

18 - السيدة ميزوتوري (الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث): عرضت، في بيان مسجل مسبقاً بالفيديو، تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 (A/77/293). فقالت إنه يجري إحراز تقدم ولكن ما من بلد يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الأهداف العالمية السبعة للإطار بحلول عام 2030. ومع اقتراب النظم الإيكولوجية من حافة الانهيار والضغط الكبير المفروضة على الموارد المالية العامة، فإن عدد الكوارث وآثارها أخذ في الارتفاع. وذكرت أن استعراض منتصف المدة للإطار، الذي سيتوج بعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في عام 2023، هو الفرصة الأخيرة قبل عام 2030 لمنع المخاطر الجديدة والناشئة والاستعداد لها، وستكون النتيجة التي تم التفاوض بشأنها على الصعيد الحكومي الدولي فرصة لتجديد الالتزام بالتعجيل بالحد من مخاطر الكوارث وإدماجها في جهود التنمية.

19 - وأضافت تقول إنه ينبغي، من أجل تعزيز الفهم لمخاطر الكوارث، أن تشمل نُهج تقييم المخاطر ونمذجتها جميع الأخطار والمخاطر المبينة في إطار سندي، وينبغي تعزيز استخدام البيانات المتعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث على نطاق القطاعات من خلال الشراكات مع جهات من بينها القطاع الخاص. وأشارت إلى أن الإبلاغ المنتظم عن الاتجاهات الكاسحة والمخاطر الكارثية سيعزز عملية اتخاذ القرارات القائمة على الوعي بالمخاطر. وعلاوة على ذلك، وبغية كفاءة اتباع نهج يشمل "الحكومة بأكملها" إزاء الحد من مخاطر الكوارث، يجب تعزيز آليات التنسيق المتعدد القطاعات والتنسيق فيما بين المؤسسات، كما يلزم تضافر الجهود لربط استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث بالخطط القطاعية وإدماجها في التشريعات والأنظمة. ومن الضروري اتباع نهج شامل إزاء الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يجب التعجيل بالاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لبلوغ حجم التمويل المطلوب، وينبغي لجميع البلدان أن تعزز التمويل العام المخصص له.

وبخاصة في أفريقيا، وإن الحد من فقد الأراضي وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف يمكن أن يساعدا على تجنب الأزمات العالمية. وأدى تدهور الأراضي إلى انخفاض إنتاجية التربة، وهذا ما أثر على الأمن الغذائي وأغرق الملايين في مستنقع الفقر والجوع. وقد ازداد تكرار حدوث حالات الجفاف التي اشتدت حدتها بسبب تغير المناخ، على نحو ما لوحظ في أجزاء كثيرة من العالم في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة حرائق الغابات والتسبب في خراب واسع النطاق. وكثيراً ما تعقب فترات الجفاف الطويلة فيضانات شديدة تجرف الأراضي والمحاصيل وكثيراً ما تؤدي بحياة البشر. وأشارت التقديرات إلى أن حالات الجفاف قد تؤثر على أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم بحلول عام 2050. وكثيراً ما تتفاقم هذه الحالات بسبب سوء إدارة الأراضي، الذي ثبت أنه يؤثر على ما يصل إلى 40 في المائة من الأراضي على الصعيد العالمي.

16 - وأضاف قائلاً إن إصلاح الأراضي يعود، في الوقت نفسه، بفوائد عديدة، بما في ذلك إدرار الإيرادات للسكان المحليين، وإيجاد فرص العمل للشباب، وزيادة الإنتاج الزراعي. وكان الجفاف وفقد الأراضي من ضمن أولويات الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المعقودة في كوت ديفوار، وقد دعمت الأمانة مبادرات تحويلية من قبيل مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل، ومبادرة إعادة الغابات إلى هيئتها الطبيعية في أفريقيا، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر. ويهدف برنامج إرث أبيدجان ومبادرة مجموعة العشرين لإصلاح الأراضي أيضاً إلى التصدي لإزالة الغابات وتدهور الأراضي، كما يُبذل مزيد من الجهود في أمريكا اللاتينية وآسيا. ويجري حشد بلايين الدولارات بعد أن جرى التحقق من أن استثمار دولار واحد سيحقق ما يصل إلى 30 دولاراً من العائدات الاقتصادية. فإصلاح الأراضي لا يقي فقط من تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، بل أيضاً من الفقر والنزاعات والهجرة القسرية.

17 - واستطرد قائلاً إن هناك المزيد مما يلزم القيام به، بما في ذلك تحسين فرص حصول النساء على الأراضي، اللاتي تضررن بصفة خاصة نتيجة لتدهور الأراضي والجفاف. ورغم أن النساء يشكلن ما يقرب من نصف القوة العاملة الزراعية في العالم، فإن فرص حصولهن على الأراضي غير متكافئة ومحدودة، وهذا ما ينسحب بالتالي على حصولهن على الائتمان والتكنولوجيا. وهن لسن طرفاً في عملية صنع القرار، الأمر الذي يعيق التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يقع على كواهلهن عبء



الطاقة، من قبيل التخلص التدريجي من استخدام الفحم والإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري مع القيام في الوقت ذاته بتوفير الدعم الهادف لأقفر الفئات وأضعفها وتوفيره من أجل تحقيق انتقال عادل.

22 - وأضاف يقول إن النتائج المنبثقة عن عدة مفاوضات موضوعية كانت مهمة ومؤثرة بشكل كبير. ففي ما يتعلق بالتمويل، جرى الاعتراف بالقصور في تحقيق الهدف المتمثل في توفير 100 بليون دولار وفي زيادة التعهدات، كما جرى تأكيد الحاجة إلى حشد التمويل المناخي. وجرى التسليم بالحاجة الملحة إلى زيادة الدعم المقدم لأغراض التكيف، كما وُضع برنامج عمل بشأن الهدف العالمي المتعلق بالتكيف. وفي ما يتعلق بالخسائر والأضرار، حُددت مهام شبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها، وأقيم حوار في هذا الخصوص. وفي ما يتعلق بالتخفيف، جرى الاعتراف بالحاجة إلى إجراء تخفيضات سريعة وكبيرة ومستدامة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وسائر غازات الدفيئة، وطُلب إلى الأعضاء أن تعزز أهدافها لعام 2030 في إطار مساهماتها المحددة وطنياً، من أجل مواءمتها مع الهدف المتعلق بدرجة الحرارة المنصوص عليه في اتفاق باريس. وجرى التوصل أيضاً إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات المتعلقة بالتنفيذ الكامل للاتفاق. واضطلعت الجهات صاحبة المصلحة من غير الأطراف بدور هام في العمل المناخي، على نحو ما أكدته الالتزامات الجديدة أو المعززة التي أعلنت في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خارج الإطار الرسمي للمفاوضات.

23 - وأعرب في ختام حديثه عن الأمل في أن تحث الجمعية العامة، في دورتها السابعة والسبعين، الأطراف على القيام بما يلي: استعراض وتعزيز أهدافها لعام 2030 في إطار مساهماتها المحددة وطنياً؛ والتصديق على اتفاق باريس إذا لم تكن قد فعلت ذلك من قبل؛ والتعجيل في إعداد استراتيجيات وخطط طويلة الأجل بشأن الحد من الانبعاثات.

24 - السيد كوبر (نائب الأمين التنفيذي، الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي): عرض، في بيان مسجل مسبقاً بالفيديو، الفرع الثالث من مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير عن تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة (A/77/215). وقال إن المهمة الرئيسية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في دورته الخامسة عشرة التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر 2022، ستكون وضع إطار

وهذا الإجراء يمكن دعمه من خلال توسيم النفقات وتتبعها وبوضع توجيهات وأنظمة بشأن الحد من مخاطر الاستثمار. ومن المهم أيضاً التخطيط للإنعاش وإعادة التأهيل بصورة تقوم على الوعي بالمخاطر قبل وقوع الكوارث، على غرار المبادرة الرامية إلى كفالة قيام نظم الإنذار المبكر بتوفير التغطية الشاملة على الصعيد العالمي في غضون السنوات الخمس القادمة.

20 - وتابعت تقول إن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً واستعراضات مسار ساموا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد 2014-2024 تمثل فرصاً لبناء القدرة على الصمود والحد من المخاطر التي تتعرض لها البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون الحد من مخاطر الكوارث أداة للحفاظ على السلام والحد من الاحتياجات الإنسانية، ويتعين القيام بتقييمات متعددة الأبعاد للمخاطر تدمج مخاطر الكوارث والنزاعات، وكذلك الحد من مخاطر الكوارث، في العمل الإنساني. وأنهت بيانها قائلة إن حالة الطوارئ المناخية والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 هما مثالان على إمكانية ظهور عواقب عالمية عندما لا تكون المخاطر مفهومة جيداً أو مدارة بفعالية.

21 - السيد فيوليتي (مدير برنامج التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ): عرض، في بيان مسجل مسبقاً بالفيديو، الفرع الأول من مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير عن تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة (A/77/215). وقال إن التأخير في العملية الحكومية الدولية المتعلقة بتغير المناخ في عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19 قد زاد من الشعور بالإلحاح لاتخاذ إجراءات، لا سيما في ما يتعلق بإبقاء الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية وهو الهدف الذي حدده اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والحاجة الملحة إلى زيادة العمل على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، الذي تدعمه نتائج التقارير الحكومية الدولية الأخيرة، واضحة لا لبس فيها، وقد انعكست في ميثاق غلاسكو للمناخ، الذي دعت فيه الأطراف في الاتفاقية إلى أن يكون العمل المناخي أكثر طموحاً وحددت الخطوات الأكثر إلحاحاً التي يلزم اتخاذها لمعالجة القضايا الرئيسية المتصلة بالمناخ. ويتضمن الميثاق أيضاً دعوات للأطراف إلى التعجيل بتطوير التكنولوجيات ونشرها وتعميمها واعتماد سياسات من أجل الانتقال إلى نظم طاقة منخفضة لانبعاثات، بوسائل منها توسيع نطاق التدابير الرامية إلى توليد الطاقة النظيفة وتحقيق الكفاءة في استخدام

البيئة عن دورتها الخامسة (A/77/25 و A/77/25/Add.1). وقال إن الدورة عقدت على مرحلتين بسبب جائحة كوفيد-19، فقد عقدت أولاً عبر الإنترنت ثم بالحضور الشخصي، تحت شعار "تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة". ففي الجزء الرفيع المستوى، شارك وزراء البيئة وغيرهم من الممثلين في حوارات تفاعلية بشأن كيفية تعزيز الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، وكيف يمكن تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق الأهداف ووقف تدهور الطبيعة، تمثيلاً مع عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية. وفي الدورة المستأنفة، اعتمدت الجمعية إعلاناً وزارياً واتخذت 14 قراراً، بشأن مواضيع منها موضوع صياغة معاهدة دولية ملزمة قانوناً لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، وموضوع إنشاء فريق للعلوم والسياسات معني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وكذلك موضوع تحديد وتنفيذ حلول قائمة على الطبيعة، وموضوع التنوع البيولوجي والصحة.

28 - وأضاف يقول إن الجمعية عقدت أيضاً دورة استثنائية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اعتمد فيها إعلاناً سياسياً وأعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بالتعاون البيئي ودور الجمعية الذي لا غنى عنه بوصفها الهيئة الحكومية الدولية لصنع القرار في ما يتعلق بالنهوض بتنفيذ البعد البيئي لخطة عام 2030. وختم كلمته قائلاً إن الدول الأعضاء قد ترغب في أن تحيط علماً بالتقارير والإعلانات والقرارات التي اعتمدها الجمعية وترحب بمختلف مقرراتها، وأن تعترف كذلك بهيكل عضويتها العالمية وتمويلها وولايتها وأن تنتظر فيها.

29 - السيد لي (مدير شعبة الأراضي والمياه، منظمة الأغذية والزراعة): تكلم عبر رابط فيديو، فعرض تقرير الأمين العام عن مكافحة العواصف الرملية والترابية (A/77/216)، الذي أعد بمساهمات من عدة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقال إن التقرير يبرز الأنشطة المضطلع بها والمبادرات والإنجازات التي تحققت من منتصف عام 2021 إلى منتصف عام 2022 ويعكس الوعي المتزايد بالعواصف الرملية والترابية بسبب التكاليف البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة عليها. ويغطي التقرير أربعة مجالات رئيسية هي: التطورات الشاملة؛ والرصد والتنبؤ والإنذار المبكر؛ والتخفيف من الآثار وقابلية التأثر والقدرة على الصمود؛ والتخفيف من مصادر العواصف.

30 - وأضاف يقول إنه جرى تحديد ثلاث رسائل رئيسية في التقرير. أولاً، لا يزال الشعور بالأخطار العابرة للحدود الناجمة عن

عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في صيغته النهائية واعتماده، وهو إطار سبق وأن حُدثت معالمه الأساسية في إعلان كونمينغ. ويجب أن يكون الإطار قوياً بما يكفي لعكس مسار اتجاه فقدان التنوع البيولوجي وكفالة مسار للتعافي بحلول عام 2030 على أبعد تقدير، ويجب أن يكون مصحوباً بالموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة لكفالة التنفيذ، وكذلك بآليات الاستعراض المناسبة.

25 - وأضاف يقول إن الفريق العامل المنشأ لوضع الإطار اجتمع مرتين في العام الماضي، واجتمعت أيضاً الهيئات الفرعية الدائمة للاتفاقية - المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وبالتنفيذ - لصياغة قرارات أخرى لينظر فيها المؤتمر واجتماعات مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية وفي بروتوكول ناغويا. وشهدت المفاوضات مشاركة غير مسبقة من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، وأحرز تقدم كبير في إعداد مشروع الإطار، الذي يتضمن أربعة أهداف طويلة الأجل و 22 غاية إجرائية لمعالجة أسباب فقدان التنوع البيولوجي وصلاته بالمناخ، والصحة، والمنظومات الغذائية، والمدن، والتخطيط العام، والتمويل، والأعمال التجارية. ويتضمن مشروع الإطار أحكاماً تتناول أدوار وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومشاركة النساء والشباب. ومن الضروري القيام بمزيد من العمل، لا سيما في ما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن نطاق العمل، وحشد الموارد، وبناء القدرات، والتعاون التقني والعلمي، وآليات الاستعراض، وإتاحة الموارد الوراثية وتقاسم منافعها في ما يتصل بمعلومات التسلسل الرقمي.

26 - وأضاف يقول إنه جرى مؤخراً تكرار تأكيد الدعوات إلى وضع إطار قوي التي وجهها قادة العالم في مؤتمر القمة بشأن التنوع البيولوجي في عام 2020 وهي تعمل على إبراز ما هو على المحك: فمن ناحية، هناك الخطر الذي يتهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب فقدان التنوع البيولوجي، ومن ناحية أخرى، هناك الاستثمار في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والتفاسم العادل والمنصف للمنافع، وهي أمور من شأنها أن ترسي الأساس لمستقبل مزدهر، وتعاف مستدام، ولعقد ناجح للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وختم بيانه قائلاً إن القرارات المتخذة خلال الفترة المتبقية من عام 2022 والإجراءات المتخذة في السنوات المتبقية من العقد ستكون عميقة الأثر على الأجيال القادمة.

27 - السيد أحمد (مدير مكتب نيويورك، برنامج الأمم المتحدة للبيئة): عرض تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة



الطاقة، وعكست مسار التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، فقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملة في البلدان النامية إلى تفاقم حالة المديونية الحرجة وخطر التخلف عن سداد الديون السيادية. وثانياً، تشير التقديرات إلى أن الفجوة المالية الشاسعة ارتفعت من 2,5 تريليون دولار قبل جائحة كوفيد-19 إلى ما بين 3 تريليونات دولار و 5 تريليونات دولار في الوقت الحالي. وثالثاً، لا يزال تغير المناخ يسبب الخراب، ملحقاً الضرر المفرط بالبلدان النامية، إلى جانب تأثير تلاشي الغلاف الجليدي، وارتفاع درجة حرارة المحيطات بلا هوادة، وتسارع فقدان الكتلة الجليدية، وهي نتائج نجمت عن عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكيف على حد سواء.

37 - وأضاف قائلاً إن من الضروري، بهدف التغلب على الأزمات المتتالية، تنفيذ تدابير طارئة والعمل في الوقت نفسه على تعزيز التغييرات الهيكلية. ويجب أن تشمل التدابير الطارئة حشد الدعم الإنساني والاقتصادي والمالي العاجل للبلدان النامية التي تعاني من ضائقة، وخفض أسعار الأغذية من خلال التوسع في إنتاج الأغذية ودعم صغار المزارعين، وضمان حصول البلدان النامية على الطاقة، وتخفيف العبء المالي للواردات من الطاقة، ومساعدة البلدان التي تعاني من الآثار المدمرة لتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغييرات الهيكلية ضرورية على العديد من المستويات. ويلزم إعادة بناء الهيكل المالي الدولي بما يتماشى مع الأهداف. وهناك حاجة إلى حشد حوالي 1 تريليون دولار سنوياً للاستثمار في البنى المستدامة والمقاومة للصدمات في البلدان النامية. ويجب تنفيذ الخطة المتعلقة بتغير المناخ تنفيذاً كاملاً وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وذكر أنه يجب على الوفود، في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ضمان وفاء البلدان المتقدمة بتعهداتها بتقديم ما لا يقل عن 100 بليون دولار سنوياً للتمويل المناخي، وتحقيق توازن أفضل بين التخفيف والتكيف، وإنشاء مرفق تمويل للخسائر والأضرار، إلى جانب قيام البلدان المتقدمة النمو أيضاً بقيادة الجهود الرامية إلى بلوغ صافي انبعاثات صفري قبل عام 2050. وبالإضافة إلى ذلك، يجب زيادة التمويل والتدابير المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتاح للبلدان النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيات المتقدمة على أساس تفضيلي ورفع القيود التمييزية، مع التركيز على أنشطة البحث والتطوير على الصعيد العالمي. وأنهى حديثه بالقول إنه ينبغي السعي إلى إيجاد نظام دولي منصف لتكنولوجيا المعلومات لسد الفجوة الرقمية وتمكين البلدان النامية من دخول الاقتصاد الرقمي العالمي.

العواصف الرملية والترابية محسوسا في جميع أنحاء العالم، وهناك حاجة ألح إلى مزيد من العمل المتضافر وحشد الموارد للحد من الآثار الضارة للعواصف. وثانياً، يواصل ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية جهوده للانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، وقد دعي إلى مواصلة مساعدة البلدان المتضررة في وضع وتنفيذ سياسات وطنية وإقليمية بشأن العواصف الرملية والترابية. وأما الرسالة الأخيرة فهي ضرورة القيام بمزيد من العمل لسد الفجوات في البيانات والمعلومات والفهم بشأن الطرق التي يتفاعل بها المجتمع مع دورة الغبار العالمية في إطار تنفيذ خطة عام 2030، حيث يكون حشد الموارد عنصراً أساسياً في تعزيز العمل العالمي.

31 - الرئيسة: دعت اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

32 - السيد بيكي (كوت ديفوار): أعرب عن امتنانه للأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لإشارته إلى أن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قد عقدت في كوت ديفوار، وقال إن برنامج إرث أبيدجان مبادرة طموحة اعتمدت لإصلاح الأراضي المتدهورة.

33 - السيد الشبخلي (العراق): سأل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يتصدى للجفاف على الصعيد العالمي، بالنظر إلى أن شدة الجفاف تؤثر بشكل كبير على الناس والنظم الإيكولوجية والاقتصادات.

34 - السيد بوكورو (رئيس مكتب الاتصال التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): قال إن الجهود التي بذلتها كوت ديفوار، ولا سيما في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، كانت موضع تقدير كبير.

35 - وردا على ممثل العراق، قال إن الوقت قد حان للتعبئة الكاملة، بالنظر إلى تأثير جميع البلدان بالجفاف، ولا سيما في ضوء تغير المناخ، من أجل معالجة المسألة من خلال الإنذار المبكر والتأهب والقدرة على الصمود.

36 - السيد أكرم (باكستان): تحدث باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إنه بالرغم من بذل البلدان النامية قصارى جهدها، فإنها تكافح من أجل تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وهناك ثلاثة عوامل رئيسية لهذا النقص. أولاً، أسهمت الصدمات الاقتصادية العالمية الشديدة في أزمات الغذاء والتمويل والديون، وطرحت تحديات لأمن

- 38 - السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، فقال إن أمريكا الوسطى تتعرض حاليا لإعصار جوليا وإن الحكومات الإقليمية تنفذ خططا وطنية تعطي الأولوية لإنقاذ الأرواح. ويلزم تعزيز تعددية الأطراف والتضامن والتعاون الدولي لمكافحة آثار تغير المناخ وغيره من الأزمات. ويؤمل أن تمثل الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مرحلة جديدة في الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك توفير 100 بليون دولار لتمويل العمل المناخي وإنشاء آلية جديدة للخسائر والأضرار. وأشار إلى أن أمريكا الوسطى تتعرض بشكل متزايد للأحوال الجوية الشديدة والمفرطة وغيرها من التهديدات الجيولوجية من قبيل الانفجارات البركانية والزلازل، وهذا ما يجعلها واحدة من أضعف المناطق. ولذلك من المهم تعزيز تنفيذ إطار سندياي. وينبغي أيضا أن يكون هناك مزيد من الطموح في ما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وأفاد بأن البلدان المتقدمة النمو كانت على مر الزمن السبب في هذه الانبعاثات، وهناك حاجة إلى التزامات أكثر طموحا للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية وتزويد البلدان النامية بموارد مالية إضافية ويمكن التنبؤ بها وكافية. ويجب أن يكون التمويل متيسرا لأضعف البلدان حتى تتمكن من التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وينبغي زيادة تعزيز الطاقة المتجددة والتكنولوجيات النظيفة في قطاعي الصناعة والنقل، وهما قطاعان أساسيان للتعاقي، وينبغي للشركاء في التنمية أن يواصلوا دعم تنفيذ استراتيجية الطاقة المستدامة لمنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى.
- 39 - وأضاف يقول إن الحالة الغذائية والتغذية، التي تفاقمت بفعل الزيادة العالمية في أسعار الأغذية والطاقة، تثير قلقا عميقا، لا سيما بالنسبة لأضعف فئات السكان، التي تعاني من سوء التغذية المزمن ومن أشد آثار تغير المناخ تدميرا. وقد شاركت منطقة أمريكا الوسطى، في إطار التزامها بمكافحة الجوع وسوء التغذية، في العديد من الحوارات بهدف كفالة منظومات غذائية مستدامة ومتكاملة تضمن إنتاج وتوافر أغذية صحية ومغذية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أجل تحسين الظروف، في المناطق الريفية والنائية وغيرها من المناطق. وبغية دعم الزراعة الأسرية، وهي قطاع حيوي للأمن الغذائي، عززت روح ريادة المشاريع واستحدثت أدوات مالية. وذكر في نهاية بيانه أن تحسين القدرة على الصمود والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، وتوفير إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد وخدمات الصحة العامة، وكفالة
- الأمن الغذائي والتغذوي، والقضاء على الفقر، مكونات رئيسية في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 40 - السيد بليز (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن الاعتراف بالدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة للتنمية المستدامة يتأكل بفعل أهداف إنمائية خارجة عن مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992. ففي ذلك المؤتمر، ومن ثم في خطة عام 2030 واتفاق باريس، أُقر بحاجة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حلول مصممة خصيصا لها، ولكن نظرا لأن هذه الحلول لم تتحقق بعد، فيمكن التساؤل عما إذا كان المجتمع الدولي جادا في كفالة التنمية المستدامة لهذه الدول. وقد توسع نطاق التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في السنوات الثلاثين الماضية، ويقترّب العديد من الدول من حافة الانهيار بسبب جائحة كوفيد-19، حيث تحتجب مكاسب التنمية نتيجة لارتفاع مستويات البطالة والديون، وانخفاض الدخل والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية.
- 41 - وأضاف قائلا إن التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار والنداءات الموجهة من أجل إيجاد حلول لا يبدو أنها وجدت آذانا صاغية، لأن شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تعتبر أولويات تعكس مصالح البلدان النامية. وللقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع، يلزم إيجاد الحيز المالي والسياساتي المناسب للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد شددت المجموعة مرارا على أن آثار الممارسات غير المستدامة التي تجري في أماكن أخرى ينبغي ألا تتحملها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن العمل المناخي ينبغي أن يكون في صميم الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى جانب إنشاء صندوق للخسائر والأضرار.
- 42 - وأردف يقول إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة دعا إلى وضع نظام استباقي يأخذ في الاعتبار عجز الدول الجزرية الصغيرة النامية عن التصدي للصدّات العالمية، التي تفاقمت بسبب الجائحة، والأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وتغير المناخ. ولذلك فإن من المخيب للأمل أن الحلول الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود كثيرا ما تتضمن محاذير تزيد من التأخر في تقديم الدعم. وتدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية إدراكا تاما أوجه ضعفها ولا تسعى إلى الحصول على صدقات مجانية، بل إلى موقف مبدئي يقوم على العدل والإنصاف: يجب كبح السلوكيات والممارسات المدمرة،

الطبيعي في التصنيفات الوطنية والدولية للتمويل المستدام من أجل زيادة تطوير الإمدادات والبنية التحتية وتعزيز التحول في مجال الطاقة.

45 - السيد إيدوكبا (نيجيريا): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن جائحة كوفيد-19 دفعت ما يقدر بنحو 15 مليون أفريقي إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020 وعكست مسار أكثر من عقدين من التقدم المحرز في الحد من الفقر. وأدت أيضا إلى فقدان الوظائف، وانخفاض الدخل، وزيادة المخاطر وأوجه الضعف. وتؤكد المجموعة مجددا الحاجة إلى كفاءة استدامة نظم الحماية الاجتماعية عن طريق منح الأولوية لأشكال التمويل الموثوقة والمستدامة والمنصفة، بما في ذلك حشد الموارد المحلية والتعاون الدولي على حد سواء.

46 - وأضاف يقول إن من الضروري تحسين الحماية الصحية للجميع، إلى جانب إمكانية إيجاد فرص العمل، وتعزيز النظم الوطنية والإقليمية للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في سياق الجائحات في المستقبل. ويجب أيضا زيادة القدرة المحلية على إنتاج اللقاحات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وغيرها من المبادرات على نطاق القارة من أجل إيجاد فرص عمل لائقة، والحد من الفقر، وتقليل الاعتماد التجاري على الشركاء في التنمية، وزيادة حصة التجارة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، يلزم وضع خطط تأمين ميسورة التكلفة تقودها السوق من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص على توفير الحماية من الصدمات في المستقبل.

47 - وأردف يقول إن تغير المناخ زاد من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأنه رفع التكلفة المترتبة على كفاءة القدرة على الصمود. فتزايد الظواهر المرتبطة بالطقس والمناخ يدمر النظم الاقتصادية والإيكولوجية ويسهم في انعدام الأمن الغذائي وتشريد السكان. والعواصف الرملية والترابية تؤثر بشكل متزايد على صحة الناس ورفاههم وسبل عيشهم، وعلى نوعية المياه والهواء، متسببة في التصحر، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي. ويلقي تغير المناخ بعبء إضافي على الجهود المبذولة للقضاء على الفقر ويعرقل بشكل كبير تحقيق النمو والرخاء. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 118 مليون شخص من الفقراء المدقعين والضعفاء سيتعرضون للجفاف والحرارة الشديدة بحلول عام 2030. وقد حذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أنه حتى لو جرى الوفاء بجميع الالتزامات التي قُطعت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن درجات الحرارة العالمية لن تتوقف عن الارتفاع، ومن ثم يلزم اتخاذ إجراءات أكثر طموحا. ومع اقتراب عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة

كما يجب كفاءة الحد من مخاطر الكوارث، ونظافة البحار، والقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، والوصول إلى التكنولوجيا الخضراء الميسورة التكلفة. وقال في ختام حديثه إنه ينبغي النظر في الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية على سبيل الاستعجال في المفاوضات التي تجري خلال الدورة التي تعدها اللجنة حاليا بشأن القرارات المتعلقة بمسار ساموا، ووضع الصيغة النهائية لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

43 - السيد لاغداميو (الفلبين): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025 تكمل خطة عام 2030 وإن الرابطة تواصل دعم مختلف المبادرات الرامية إلى استكمال الجهود الإقليمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبناء مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود. وتلتزم الرابطة بتعزيز التعاون بشأن مختلف قضايا حماية البيئة وحفظها وزيادة الوعي بالشواغل البيئية الناشئة وتغير المناخ من خلال توفير التعليم. وأشار إلى أهمية استخدام التكنولوجيات لحماية البيئة وحفظها، وإلى ضرورة ألا تكون الجهود المبذولة للتعافي من جائحة كوفيد-19 على حساب البيئة. والرابطة ملتزمة أيضا بالتعاون مع الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، وتحسين البنية التحتية وتعزيز الاتصال، والتشجيع على الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتوطيد الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وبناء القدرة على الصمود، وتتطلع إلى عقد الاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة للهيئتين.

44 - وأضاف قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا نفذت، بوصفها واحدة من أكثر المناطق تعرضا للكوارث الطبيعية، مشاريع لإدارة الكوارث وللتعافي بعد الكوارث وفقا لنهج "رابطة أمم جنوب شرق آسيا واحدة واستجابة واحدة". ويشكل التعرض لتغير المناخ مصدر قلق كبيرا للمنطقة، وتؤكد الرابطة مجددا التزامها باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، وميثاق غلاسكو للمناخ، وكذلك التزامها بإدماج مراعاة التنوع البيولوجي في جهود التعافي بعد الجائحة. وتدعم الرابطة أيضا عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية وقد أطلقت مبادرة لغرس 10 ملايين شجرة على مدى 10 سنوات. وعلاوة على ذلك، سعت إلى تعزيز القدرة على الصمود في المجال الاقتصادي وكفاءة أمن الطاقة في المنطقة، معترفة بأن الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة يمكن أن يؤديا دورا رئيسيا في التحول إلى نظم الطاقة المنخفضة الانبعاثات. وذكر في ختام بيانه أن هناك تأييدا لإدراج الغاز

الحد من مخاطر الكوارث والتصحر. وثالثاً، يلزم بذل جهود أكبر لتحقيق التحويل الهيكلي لاقتصاد لبلدان النامية غير الساحلية وتنويعه حتى تتمكن من الانضمام إلى السلاسل العالمية للقيمة والنقل من اعتمادها على الموارد الطبيعية، من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي. وذكر في ختام حديثه أنه من الضروري، من أجل تحقيق القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، أن تعمل جميع الجهات صاحبة المصلحة على إعادة هيكلة الديون وتعليق خدمة الديون.

50 - السيد عبد العال (مصر)، نائب الرئيسة، تولى رئاسة الجلسة.

51 - السيدة شيمبيري مولاند (ملاوي)، تحدثت باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقالت إن من المهم التساؤل، بالرغم من اجتماع المندوبين سنوياً لمناقشة موضوع التنمية المستدامة، عما إذا كان يجري إحراز تقدم، وعما إذا كانت الدول الأعضاء تضع الاتفاقات موضع التنفيذ، وعما إذا كان أصحاب المصلحة يؤدون دورهم في تنفيذ خطة عام 2030. فمن الواضح أن التحديات العالمية الأخيرة تعوق التنمية، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

52 - وأضافت تقول إن معظم أقل البلدان نمواً يعتمد على الزراعة، إلا أن موجات الحر، والجفاف، والفيضانات، والأعاصير دمرت المحاصيل والماشية والبنية التحتية، وهذا ما أدى إلى تدهور الأراضي، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي وأجبر البلدان على توجيه الموارد بعيداً عن الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً. ولذلك فمن الضروري زيادة التمويل للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وذكرت أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منصة رئيسية للمناقشات الدولية بشأن تغير المناخ، ويؤمل أن يتوصل مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، في دورته السابعة والعشرين، إلى حلول ملموسة. ومن الضروري أيضاً الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب اتفاق باريس، والقيام، على النحو الذي أبرزه برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً، بتزويد هذه البلدان بالدعم التقني اللازم لبناء قدراتها على مكافحة تغير المناخ. ويجب أيضاً تنفيذ التزامات أخرى من قبيل خطط التكيف الوطنية وحشد 100 بليون دولار سنوياً للتمويل المناخي. وأشارت إلى أن الكوارث المناخية تؤدي إلى انتكاس التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم حدة الفقر: فالأسر تفقد المنازل وسبل العيش، والمجتمعات المحلية تخسر الأعمال التجارية والخدمات، والأطفال، وخاصة الفتيات، يتغيبون عن المدرسة ويتعرضون لاحتمال الزواج المبكر. وهذه الكوارث تكلف الاقتصاد العالمي نحو 520 مليار دولار

التصحر من نهايته وبدء عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية، يتعين القيام بمزيد من العمل بشأن إصلاح الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي. وتشدد المجموعة على أهمية القدرة على تحمل تغير المناخ وإنشاء أطر تتناول المناخ والطقس والمياه لكفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتعين أن تكون التدفقات المالية إلى أفريقيا أكثر كفاءة وأقل تعقيداً، كما يلزم الاستثمار في تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا ونظم الإنذار المبكر. وقال في ختام بيانه إنه يجب أن يكون القطاعان الإنمائي والمالي أفضل وعياً بالمخاطر من أجل مراعاة مخاطر الكوارث المناخية وتكلفتها.

48 - السيدة موتسومي (بوتسوانا): تكلمت باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقالت إن التعافي الهش للبلدان النامية غير الساحلية من جائحة كوفيد-19 قد توقف بسبب شواغل أخرى تؤثر على العالم. وإن نسبة السكان في هذه البلدان الذين يعيشون تحت الخط الدولي للفقر تبتعث على القلق، كما سجلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة زيادة في انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، من 44,5 في المائة إلى 53,8 في المائة بين عامي 2014 و 2021. وبالإضافة إلى ما يرتبط بالجائحة من القيود الحدودية وتدابير الإغلاق الشامل التي تؤثر على نقل الأغذية، فقد أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب التوترات الجغرافية السياسية على البلدان النامية غير الساحلية، الذي يدخل بعضها في عداد البلدان المستورد الصافية للغذاء. وعلاوة على ذلك، ازداد معدل البطالة سوءاً في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. ولذلك تحتاج هذه الأخيرة إلى دعم هادف ومنسق من المجتمع الدولي، يهدف إلى بناء الزخم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

49 - وأضافت تقول إنه لدى المجموعة أربع أولويات محددة. أولاً، بغية الحد من ارتفاع تكاليف النقل وتقليص أوقاته، يتعين تحسين البنية التحتية للنقل، عن طريق قواعد مبسطة ومنسقة وتبادل البيانات بصورة شفافة، إلى جانب الدعم المقدم من بلدان المرور العابر وسائر الشركاء الإقليميين. وثانياً، يجب زيادة الدعم الدولي لتمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. فالعديد من البلدان النامية غير الساحلية مناسب بشكل مثالي لتوليد الطاقة المتجددة، ولكن معدل استعماله إياها هو من بعض أكثر المعدلات انخفاضاً. ويمكن للدعم التقني والتمويل، من القطاع الخاص وغيره، أن يساعد هذه البلدان على التحول إلى الطاقة المتجددة وأن يكونا مثالا لتحديثه دول أخرى. ومن المهم أيضاً تنفيذ اتفاق باريس والمشاركة في الأطر الإنمائية الأخرى، مثل

56 - وأردف قائلاً إن التدابير القسرية الانفرادية تعوق أيضاً التنمية المستدامة لأكثر من ثلث البشرية، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي تدابير تؤدي إلى تفاقم الأزمة الراهنة وستسبب معاناة طويلة الأمد ما لم يوضع حد لها، الأمر الذي يمكن جميع الدول من تحقيق إمكاناتها الإنتاجية بالكامل والمساهمة على أتم وجه في تجاوز التحديات الراهنة. وختم كلمته قائلاً إن العديد من هذه التحديات خارج عن سيطرة البلدان النامية، وبالرغم من ذلك فإن مجموعة الأصدقاء ملتزمة بتعزيز الميثاق والدفاع عنه ومواصلة العمل في الوقت نفسه على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل وفعال.

57 - السيد سميث (جزر البهاما): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية اعترُف بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992 وفي عدد كبير من الأطر العالمية التي أنشئت منذ عام 2015، إلا أن الأزمات الحالية أدت إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة. وقد شددت الجماعة الكاريبية منذ وقت طويل على أن ممارسات الوقود الأحفوري غير المستدامة في أجزاء أخرى من العالم تقرض عبناً بيئياً غير عادل على الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك فإنها تدعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي في ما يتعلق بإطار سندي، وإلى إقامة نظام قادر على التصدي للكوارث على نطاق واسع وفي غضون إطار زمني مناسب.

58 - وأفاد بأن بلدان منطقة البحر الكاريبي، لا ترى في الإبقاء على الزيادة في درجة الحرارة العالمية دون 1,5 درجة مئوية خياراً، بل شرطاً للبقاء. فالمجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن حماية أضعف الدول، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يتهددها تغير المناخ في وجودها، كما أن توفير التمويل للخسائر والأضرار يتطلب اعترافاً عالمياً. والجماعة الكاريبية، بما فيها من ثراء في تنوعها البيولوجي البري والبحري، ملتزمة بتحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي. وقال إن الجماعة الكاريبية ستدعو، في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، إلى وضع خطة طموحة لكفالة تحقيق رؤية العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2050. ويجب أن يتضمن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 تمويلاً كافياً لدعم تنفيذه. وستشارك الجماعة الكاريبية بنشاط في المفاوضات بشأن القرار المعنون "نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، نظراً لأن المنطقة تمثل حالة

سنوياً، تتحمل البلدان النامية، ولا سيما التي تواجه أوضاعاً خاصة، قسماً منها لا يتناسب ووضوعها. وقد أشارت التقديرات إلى أن 70 في المائة من الكوارث المتصلة بالمناخ تقع في أقل البلدان نمواً. وخلال الفترة 2008-2018، خسرت هذه البلدان ما قيمته 37 مليار دولار من المحاصيل والماشية بسبب الجفاف، و 21 مليار دولار أخرى بسبب الفيضانات الشديدة، كما نزح أكثر من 8,5 ملايين شخص في هذه البلدان في عام 2020. وأفادت في ختام بيانها بأن الطاقة تمثل محركاً رئيسياً لتحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس، إلا أن أقل البلدان نمواً تتخلف عن الركب من حيث الحصول على الكهرباء.

53 - السيدة ستويفا (بلغاريا)، تولت مجدداً رئاسة الجلسة.

54 - السيد بيريز أيساتران (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تحدث باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن جائحة كوفيد-19 عكست، بالاقتران بالأزمة العالمية الحالية المتعددة الأبعاد، مسار العديد من الإنجازات التي تحققت في تنفيذ خطة عام 2030 على مدى السنوات السبع الماضية، لا سيما في البلدان النامية. وبالتالي فإن التداعيات المحتملة للتوترات الجغرافية السياسية المستمرة تبعث على القلق لأنها لا تؤدي إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة بالفعل فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى مزيد من عدم اليقين وتؤثر في تكلفة المنتجات الأساسية من قبيل الغذاء والطاقة. واستدرك قائلاً إن هذا الواقع ينبغي أن يكون بمثابة دعوة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 من خلال حشد الموارد لتمويل التنمية وعدم الاقتصر على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بل أيضاً زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي. وفي هذا الصدد، تهدف مبادرة التنمية العالمية إلى التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، وتدعى الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة أيضاً تعزيز التعاون والتضامن على الصعيد الدولي وكذلك تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالبيئة وجعل النموذج الحالي للاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة.

55 - وأضاف يقول إن البشرية تتعرض حالياً للتهديد من آثار تغير المناخ، ولذلك يجب أن تُعتمد على وجه الاستعجال تدابير تصحيحية للحد بشكل فعال من انبعاثات غازات الدفيئة وكفالة وفاء البلدان المتقدمة النمو بعودها وقيام المؤسسات المالية الدولية بتيسير حشد الموارد اللازمة للتخفيف والتكيف في البلدان النامية.

كوارث طبيعية غير مسبوقه متصلة بالمياه في جميع أنحاء العالم أدت إلى أضرار هائلة في الاقتصادات والبنى التحتية وفقدان الآلاف من الأرواح البشرية. وبينما يكافح العالم عواقب هذه الكوارث، فقد أصبح بشكل متزايد أكثر إدراكاً لأهمية حماية الموارد المائية وإدارتها. ولطالما كانت طاجيكستان داعية إلى العمل المتعلق بالمياه وقد شرعت في تنفيذ كل من العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، 2005-2015، والعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028. وفي عام 2022، استضافت البلد المؤتمر الدولي الثاني الرفيع المستوى بشأن العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، تحضيراً لاستعراض العقد في منتصف مدته. وذكرت أن إعلان دوشانبي الذي اعتمد في المؤتمر تَضَمَّن دعوته إلى المجتمع الدولي لوضع التزامات جديدة وتكثيف العمل لتحقيق أهداف العقد. وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمياه في عام 2023 فرصة أخرى لاستعراض التقدم المحرز وتقييم العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف. ويتطلب الأثر الذي يخلفه تغير المناخ على الموارد المائية أيضاً اتخاذ تدابير متضافرة يكون موضوع اهتمامها الرئيسي الذوبان المتسارع للأنهار الجليدية. وأنهت بيانها بالقول إن طاجيكستان شجعت بالتالي على اتباع نهج متكامل إزاء معالجة قضايا المياه والمناخ، في سياقات منها تحالف المياه والمناخ، الذي اقترح إعلان عام 2025 السنة الدولية للحفاظ على الأنهار الجليدية.

62 - السيدة راميريز (المكسيك): قالت إن بلدها ملتزم بالخطة الدولية للتنمية المستدامة وتعزيز التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويجب ربط عمل اللجنة بمختلف عمليات الأمم المتحدة، ويجب أن تكون نتائج مؤتمرات القمة الدولية المقبلة بشأن أهداف التنمية المستدامة، والمياه، والحد من مخاطر الكوارث حافزاً للعمل الجماعي.

63 - وأضافت قائلة إن للمكسيك عدة أولويات للدورة السابعة والسبعين. أولاً، يجب إيجاد أوجه تآزر بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل معالجة أزمة الكوكب الثلاثة الأبعاد - تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي - مع مراعاة قضايا الجنسانية وحقوق الإنسان. وثانياً، يجب تكثيف العمل المناخي لتطويع سياسات التكيف والتخفيف، باستخدام الحلول القائمة على الطبيعة التي تركز على النظم الإيكولوجية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها بشأن

خاصة في سياق التنمية المستدامة. واختتم بيانه بالقول إن الجماعة ستواصل أيضاً المشاركة البناءة للنهوض بمسار ساموا، والتحضير للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية، ودعم العمل الجاري على وضع مؤشر متعدد الأبعاد لأوجه الضعف.

59 - السيدة الضيفة (قطر): قالت إن بلدها حقق مكاسب كبيرة في مجال التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية تمشياً مع خطته الطموحة لرؤية عام 2030. وإن استعراضاته الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بينت جهوده المحلية وشراكاته الدولية. وقد شهد العالم لقطر جهودها الرامية إلى كفالة حصول الأطفال في مناطق النزاع على التعليم الجيد. وقدم صندوق قطر للتنمية عدداً من الالتزامات الجديدة في عام 2021 لتمويل مشاريع التنمية والإغاثة الإنسانية، فقد وصلت مساهماته إلى أكثر من 551 مليون دولار. وساهم في جهود التخفيف من مرض فيروس كورونا في أكثر الدول ضعفاً. وتقدم قطر أيضاً التمويل المرن لعدد من وكالات الأمم المتحدة من خلال الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. وهي مستثمر مؤسس لشبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي قدمت لها مؤخراً 10 ملايين دولار إضافية، ليصل إجمالي دعمها إلى 30 مليون دولار. وقالت إن بلدها سيستضيف الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في نيويورك في آذار/مارس 2023، ويأمل في أن يفضي برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً الذي أقر في الجزء الأول من ذلك المؤتمر إلى تعزيز التنمية العادلة والشاملة والمستدامة. وفي ختام حديثها قالت إن قطر تتطلع أيضاً إلى استضافة ما سيكون أكثر بطولات كأس العالم صداقة للبيئة في التاريخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

60 - السيدة حسنوفا (طاجيكستان): قالت إن بلدها اتخذ تدابير لإدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات وخطط التنمية الوطنية، ولكن بالرغم من التقدم الجوهري المحرز، فلا تزال هناك مخاطر كبيرة، من قبيل المخاطر والكوارث المرتبطة بالمناخ، يمكن أن تبطل أو تعكس مسار تحقيق خطة عام 2030 وتهدد الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. ولذلك فإن المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية قصوى في دعم التنمية المستدامة للبلدان النامية، ولا سيما التي تواجه منها أوضاعاً خاصة.

61 - وأضافت تقول إن قضايا المياه والمناخ، بالنسبة لطاجيكستان، تظلم بدور رئيسي في وضع السياسة العامة. وقد شهد العام الماضي



والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، على التكيف، والهدف المتمثل في حصر الاحترار العالمي عند 1,5 درجة مئوية، والخسائر والأضرار، والحاجة إلى زيادة التمويل المبتسر. ويجب أن يعمل على أربعة مجالات رئيسية: أولاً، كفالة قيام الدول الغنية والمتسببة في التلوث الشديد بإنشاء آلية تمويل مخصصة للخسائر والأضرار؛ وثانياً، وضع خطة تنفيذ لإجراءات التكيف المعجلة بهدف تحسين الشفافية، والقدرة على التنبؤ، والمساءلة من أجل مضاعفة تمويل إجراءات التكيف بحلول عام 2025؛ وثالثاً، حث الدول الرئيسية المسببة للانبعاثات التي لا تتماشى أهدافها المتعلقة بالانبعاثات مع هدف 1,5 درجة مئوية على استعراض أهدافها وتعزيزها؛ وأخيراً، كفالة استجابة التمويل المناخي لاحتياجات البلدان النامية. وأشار في نهاية حديثه إلى أن القيام بالعمل المناخي متأخر عن موعده.

67 - السيد روبيندي (زمبابوي): قال إن بلده يواصل، بالرغم من التحديات العالمية الراهنة، مواءمة استراتيجيته الإنمائية الخمسية الوطنية مع الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وفقاً للهدف الإنمائي الطويل الأجل المتمثل في بلوغ مركز البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا بحلول عام 2030. ويستمر تمكين الآليات المؤسسية تعزيزاً لدور الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما في تنفيذ البرامج الإنمائية ورصدها.

68 - وأضاف يقول إن زمبابوي وضعت، نتيجة لمعاناتها من الآثار الشديدة لتغير المناخ، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في أنماط الطقس البالغ القسوة، خططا طموحة للتصدي لتغير المناخ. وهي تنتظر من البلدان المسؤولة عن الأزمة أن تكون في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مثالا يحتذى من خلال المسارعة إلى تخصيص تمويل بقيمة 100 بليون دولار. وذكر أن الإرادة السياسية مطلوبة لتنفيذ الالتزامات، بما في ذلك ما يتعلق منها بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وأن زمبابوي، بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي، تمنح أولوية عليا لتنفيذ برنامج عمل فيينا وتواصل تطوير بنيتها التحتية للتخفيف من وطأة كونها بلدا غير ساحلي. وبالإضافة إلى ذلك، حدد البلد هدفاً يتمثل في إنتاج أكثر من 2 000 ميغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، نظراً لأن التحول إلى الطاقة البديلة سيعزز نمو الاقتصاد الأخضر ويعزز استدامة الطاقة. وأشار إلى أن المستثمرين المحتملين مدعوون إلى إقامة شراكات مع زمبابوي للتعجيل بمختلف المشاريع في قطاع الطاقة المتجددة التي في طور الإعداد.

التمويل المناخي وإنشاء آليات إضافية للخسائر والأضرار. وثالثاً، يجب اعتماد إطار عالمي طموح وتحويلي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بهدف وقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2030 وكفالة الحفاظ الفعال للنظم الإيكولوجية واستعادتها واستخدامها المستدام. ورابعاً، إن المكسيك، بوصفها عضواً في الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات، تسلم بأهمية تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية، التي ترتبط بحفظ التربة، والأمن الغذائي، والصحة العامة، وتنمية السياحة، ونوعية الحياة. وخامساً، أصبح تحقيق الهدف 6 المتعلق بالمياه مسألة وجودية للحياة على الأرض، وتؤيد المكسيك النداءات التي وجهتها أكثر من 140 دولة عضواً إلى الأمين العام لتعيين مبعوث خاص معني بالمياه. وسادساً، تكرر المكسيك تأكيد دعمها للحد من مخاطر الكوارث من خلال الجهود الرامية إلى تحديد أوجه الضعف وبناء القدرة على التكيف وعلى الصمود.

64 - وأردفت تقول إن بدء سريان الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) مؤخرًا يتيح فرصة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لضمان حق جميع الناس في بيئة صحية. وأنهت حديثها بالقول إن التعاون المتعدد الأطراف وبناء التحالفات ضروريان لتحقيق تعاف مستدام ومرح للبيئة وشامل للجميع وعادل وللتصدي للتحديات المتوسطة والطويلة الأجل من أجل إعادة تشكيل النموذج الإنمائي.

65 - السيد أبودو - بيريسبورن (غانا): قال إن العالم يمر بمنعطف حرج في طريقه إلى تنفيذ خطة عام 2030. فقد جعلت الأزمات العالمية الأخيرة مهمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة ولكن يجب عدم السماح لها بتقليص الجهود. وهناك أدلة كافية لإظهار أن التدخل القوي خلال جائحة كوفيد-19 أظهر الآثار الإيجابية للتخفيف على الفئات السكانية الضعيفة. وفي خضم هذه التحديات، قدمت غانا استعراضها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2022. وبالنسبة للدول الأفريقية، تشكل الأهداف منارة أمل لتحقيق التنمية المستدامة وعنصر أساسي للتعافي، ولكن التقدم في أجزاء كثيرة من القارة إما أنه متوقف أو أن مساره أخذ في التراجع. ولذلك يلزم اتخاذ إجراءات جريئة ومنسقة وعاجلة.

66 - وأضاف قائلاً إنه يجب على مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن يركز، في دورته السابعة

69 - واستطرد قائلاً إن طموحات البلد والتزاماته لا تزال تعوقها آثار التدابير القسرية الانفرادية، وإن المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان دعت مؤخراً، إثر بعثتها لتقصي الحقائق الموفدة إلى البلد في عام 2021، إلى رفع العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على زيمبابوي. وذكرت أن الإفراط في الامتثال للجزاءات كان له تأثير مضاعف ضار على الاقتصاد وحقوق الإنسان وتنفيذ خطة عام 2030. وأنهى حديثه بالقول إن زيمبابوي تدعو بالتالي إلى رفع الجزاءات دون قيد أو شرط وعلى الفور من أجل إتاحة الفرصة للبلد لتنفيذ خطته الإنمائية وتحقيق الأهداف بحلول عام 2030.

72 - السيدة بابكيان (أرمينيا): قالت إن خطة عام 2030 لا تزال، بالرغم من النكسات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وأزمة الكوكب الثلاثية الأبعاد، تمثل المخطط الأساسي لكفالة تحقيق تعاف مستدام ومتمحور حول الإنسان وشامل، بما في ذلك الوصول العادل إلى التكنولوجيات الصحية وإيلاء تركيز خاص لاحتياجات الفئات السكانية الضعيفة وأوليواتها. وتعرب أرمينيا عن تقديرها للتدابير التحولية التي حددها الأمين العام من أجل التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة، لا سيما في ما يتعلق بتعميم مراعاة قضايا الشباب، نظراً لأن تمكين الشباب هو إحدى الأولويات الرئيسية للبلد في سياق تحقيق إمكاناتهم، ودعم بناء قدراتهم على ريادة الأعمال، وكفالة مشاركتهم على الصعيدين الدولي والوطني. ومن الأولويات الأخرى تهيئة الظروف المواتية لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في الحياة الاقتصادية، وما فتئت أرمينيا تعمل على سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، بسبل منها قيادة ائتلاف العمل في مجال التكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين.

73 - وأضافت تقول إن أرمينيا، بوصفها بلداً جبلياً ذا نظم إيكولوجية هشة، ملتزمة بتعزيز الاستدامة البيئية في الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ففي عام 2021، قدم البلد مساهمته المحددة وطنياً بهدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2030 وتحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050. وبموجب إعلان القادة المعتمد في غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي، تساهم أرمينيا في حفظ واستعادة الغابات وسائر النظم الإيكولوجية الأرضية، إذ غرست بالفعل أكثر من مليون شجرة في إطار مشروعها لغرس 10 ملايين شجرة، كما تدعم المبادرات الخاصة والعامة الرامية إلى مكافحة تحات التربة والتصحر وزيادة الوعي بحفظ التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، منحت أرمينيا الأولوية لتطوير اقتصاد خفيض الكربون وكفؤ في استخدام الموارد

70 - السيد حسين (بنغلاديش): قال إن أساليب الحياة وأنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية تؤدي إلى تغير المناخ وتلويث البيئة. فوفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تباع مليون زجاجة بلاستيكية كل دقيقة، ويجري التخلص من 5 تريليونات كيس بلاستيكي أحادي الاستخدام كل عام. وثمة علاقة بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين والعمل المناخي تقوم على تعزيز كل منها الآخر؛

71 - وأضاف قائلاً إن بنغلاديش كانت، قبل جائحة كوفيد-19، على الطريق الصحيح نحو تحقيق العديد من الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، لكن الجائحة، إلى جانب أزمة المناخ والتوترات الجغرافية السياسية، أثرت على التقدم، ولذا يتعين اتخاذ إجراءات جريئة. أولاً، هناك حاجة إلى نظام مالي عالمي أكثر عدلاً وشمولاً يعترف بأوجه ضعف أقل البلدان نمواً للتصدي لمظاهر عدم اليقين الاقتصادي، والحيز المالي المتقلص باستمرار، وتوقعات حصول ركود أو تراجع في النمو، والمستويات العالية من المديونية الحرجة. ومن الضروري سد الفجوة المالية وتعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان الضعيفة عن طريق مواءمة الهيكل المالي الدولي مع الأهداف الإنمائية العالمية. وثانياً، تمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تحويلية متعلقة بالمناخ، وبالتالي فإن من الخطوات الهامة إلى الأمام في هذا الصدد الاتفاق على تحويل النظم الزراعية والغذائية واعتماد قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية عن طريق إبرام اتفاق دولي ملزم قانوناً. وثالثاً، يتعين على البلدان تحقيق أهدافها المتعلقة بالانبعاثات وتوفير مبلغ 100 بليون دولار في شكل تمويل للعمل المناخي لفائدة الدول النامية. ويجب وضع جدول أعمال طموح لتمويل العمل المناخي سواء ما يتعلق منه بالتكيف أو بالتخفيف في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

وشامل اجتماعيا، إلى جانب تركيز خاص على إنتاج الطاقة واستهلاكها. وفي ختام كلمتها ذكرت أن استراتيجية أرمينيا المتعلقة بقطاع الطاقة صُممت بهدف تحقيق أقصى قدر من استخدام الطاقة المتجددة لجعل القطاع نظيفاً ومستداماً ومتنوعاً.

رفعت الجلسة الساعة 13:05.

---